

**العراق** الحديث عن عودة مقتدى الصدر إلى طهران، بعد لقاء مطوّل جمعه بقاسم سليماني، من شأنه «تسهيكل» مسار «حلحلة» الأزمة السياسية المفتوحة، منذ أكثر من شهر، بعدما كادت تطيح الحكومة الاتحادية ورئيسها لولا ثبات الأخير وتأكيدهِ ضرورة «تاميم بديل»، منعا لإدخال البلاد في أزمة أكبر، تاهل قوة سياسية معيّنة، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية، وقومها

## مساعي «الحل» مستمرة...

وعبد المهدي يحذر من تعطيل الحياة

# الصدر في طهران و«مرحّب به»

بتعداد... الاخبار

زعيم «التّحيار الصدري»، مقتدى الصدر، في العاصمة الإيرانية طهران. عاد الرجل إلى هناك بعد «رحيل قسري» لم يدم طويلاً، وحديث عن لقاء مطوّل جمعه بقائد «قوة القدس» القائمة، في الحرس الثوري قاسم سلهماني، في مدينة النجف، جنوبي العاصمة بغداد. مناشآت إيجابية جدّاً نتجت عن اللقاء الذي استكمل باكثر من لقاء جمع عدداً من القيادات «الصدريّة»، المعنّية بالراحة الإقليميين للعملية السياسية، وتوضيهم إلى تفاهات تعديلات وزارية مهمة، وإقرار قانون انتخابي منصف يحظى بإجماع عجلة الإصلاح الحكومي، ستمشمل في أبرزها، وفق معلومات «الأخبار»، تعديلات وتعيين مهمّة، ومراقبة الأداء الانتخابي منصف يحظى بإجماع القوى السياسية، ويأخذ أيضاً بملاحظات الجهات «المؤثّرة» في القرار السياسي.

تشير المعلومات إلى أن طهران، رغم الحديث السابق عن توجيهها

«حذر بيديه الصدر حبال الشارع الملتهب»، وعليه، لا يريد الزعيم الشاب، أن «تكسار له اسمه»، خصوصاً أن مواقفهُ قد تبدّلت كثيراً على مدى الأسابيع الأربعة الماضية،

## أكّد عبد المهدي «الحق في الظاهر السلمي» رغم التحدي على القوات الأمنية

وقد تبدّلت في الأيام المقبلة، لذا «من الضروري الحفاظ على هبة الصدر... والسعا للتفاهم مع الحكومة في الشقّ المتعلّق بالشارع والتظاهرات، بالتوازي أيضاً مع حديث آخر عن



يواصل المتظاهرون إغلاق الطريق الرئيسي المؤدي إلى ميناء ام قصر (جنوب) (اف ب)

«حذر بيديه الصدر حبال الشارع الملتهب»، وعليه، لا يريد الزعيم الشاب، أن «تكسار له اسمه»، خصوصاً أن مواقفهُ قد تبدّلت كثيراً على مدى الأسابيع الأربعة الماضية، وفي وقت تشدّد فيه كلٌ من كتلي «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«سائرون» المدعومة من الصدر، دوراً إيجابياً في مراقبة الأداء الحكومي و«تقويمه» سريعاً. عودة الصدر تزامنت أيضاً مع حديث بملاحظات الجهات «المؤثّرة» في القرار السياسي، والسعا للتفاهم مع الحكومة في الشقّ المتعلّق بالشارع والتظاهرات، بالتوازي أيضاً مع حديث آخر عن

«جدّياً» لضبط الشارع الذي بدا أنه أبلّ إلى هدوء تدريجي «بطيء نوعاً ما»، وفق مصادر أمنية تصف موجات المتظاهرين بأنها أقرب إلى «المذّ والجزر»، إذ قدرتها أمس في مختلف المحافظات الجنوبية باكتر من 15 الفاً، في وقت تشدّد فيه مصادر أخرى على وجود «جهة ما» تدبر المظاهرات، وتعتمد حالياً على مبدأ «الهاء القوات الأمنية» بقطع أكثر من جسر يربط ضفتي العاصمة، إضافة إلى جسر الجمهورية» الرابط بين «المنطقة الخضراء» وساحة التحرير»، حيث يتكزّر المشهد على أكثر من جسر، لإدخال العاصمة في

حالة من «الشلل التام». هذا ما يفسره بعض الجهات الأمنية بالقول إن «هناك سيناريوات تحاول المخربون العمل وفقها لإلقاء الشارع مشتتلاً»، علماً بأن القوات الأمنية (إلى جانب الحكومة) استعادت جزءاً من معنويات «فقدت» نتيجة الضغط الإعلامي الهائل ضدها، وتأكيد مصادر عاملة في المدارس والجامعات، وإعلان نقابات المعلمين والمهندسين والمحامين والأطباء إضراباً عاماً بالحدّ من الأزمة، المحتجين إغلاق الطريق الرئيسي المؤدي إلى ميناء ام قصر، أقصى جنوب البلاد، أحد المنافذ البحرية

الرئيسية لاستيراد المواد الغذائية والطبية وغيرها. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر في الميناء قوله إن «12 سفينة انسحبت بعد انتظار تفريغ حمولتها في الميناء، إلى مكان آخر»، فيما أشارت مصادر إلى مقتل خمسة أشخاص، وسقوط عشرات الجرحى، في عموم البلاد. بدوره، أكّد عبد المهدي «الحق في التظاهر السلمي، رغم تعرّض أعداد من الخارجين على القانون للقوآت الأمنيّة»، لافتاً، في بيان أمس، إلى أن «هذه الجماعات لا علاقة لها بالتظاهرات بل تتسرّط بها، وتستخدمها كدرع بشرية لأعمال قطع الطرق والحرق والنهب والاستيحاء مع القوآت الأمنية، مستخدمةً قنابل المولوتوف والمجنّيق وحتى القنابل اليدوية والأسلحة النارية والسكاكين وغيرها»، وبينما دعا عبد المهدي إلى ديمومة التظاهر السلمي، لم يتكّن من النجاح ضد نظام المحاصصة والامتيازات والفساد ولجاوز منهج التعطيل الذي يؤخّر الإنجاز الذي يطالب المتظاهرون به»، مع أنه لم ينطرق إلى أي خطوة إصلاحية، طالب بـ«عودة الحياة إلى طبيعتها»، لفتح جميع الأسواق والمصالح والمعامل والمدارس والجامعات أبوابها، من دون أن يكون للتظاهرات تأثير في الحياة والمصالح العامة والخاصة.»

كما حذر في الوقت عينه من «تهديد المصالح النقطية، وقطع البعض الطرق إلى موانئ العراق، لأن ذلك يتسبب في خسائر كبيرة تتجاوز المليارات، ويؤخّر وصول البضائع... هذا وغيره يرفعان الأسعار التي يتسبب في خسائر كبيرة تتجاوز المليارات، ويؤخّر وصول البضائع... هذا وغيره يرفعان الأسعار التي يتسبب في خسائر كبيرة تتجاوز المليارات، ويؤخّر وصول البضائع... هذا وغيره يرفعان الأسعار التي

تضمّ لبنانيين وعراقيين، وتموّل عدداً من المظاهرين في «التحرير» ومدن أخرى، وهي مرتبطة بإحدى الدول الخليجية، إذ تدبر «الحلحلة» خطيرة تستهدف الدولة وقواتها الأمنية». يدفع ثمنها المواطنون كافة، والفقراء خاصة، ويعطل توفير فرص العمل.»

التناقوس الذي دفعه رئيس الوزراء نُقِطس - في ضوء مساعي «الحلحلة» - بأن الرجل يريد «كسر ما يُعمل لشلّ الحياة في البلاد»، وأن هناك انطلاقاً جادة لعودة قد تكون «قاسية»، من

المواجهة الميدانية، رغم «الضبط الكبير» الممارس من القوآت الأمنية مقابل المتظاهرين. أمام هذا المشهد، يبدو أن الحكومة عازمة على ضبط الشارع بعيد الإحتواء من الأزمة، وتخفيف حجج التظاهرات، والتفريق المؤدي إلى ميناء ام قصر، أقصى جنوب البلاد، أحد المنافذ البحرية

### تقرير

# بين حوارٍ رخّ غرّة وحكم القضاء هاجس الانتخابات يهيمن على مواقف ننتياهو

علي حيدر

قد تكون من المرات النادرة التي لا تقول فيها وسائل الإعلام الإسرائيلية إن إيران تقف وراء التصعيد الذي يشهده قطاع غرّة. وليس صدفة أن لا يكون تفادي هذا الاتهام حكراً على وسيلة واحدة، فلا هو اقتصر على صحيفة «هارتس» التي رات أنه «ليس كل شيء يحصل في الشرق الأوسط هو جزء من المؤامرة الإيرانية العالمية»، ولا على صحيفة «إسرائيل اليوم» التي رات أن «الإعتقاد بأن (حركة) الجهاد تعمل بتوجيه إيراني مباشر هو تبسيطي جداً». بالمجمل، يمكن أن يكون الأمر نابعاً من تحرير لعمد التصعيد العسكري الواسع والقول للجمهور الإسرائيلي إن القضية موضعية واعتباراتها محلية.

بعيداً عن التفسيرات البديلة التي قدّمها المعلّقون الإسرائيليون، لم يكن صدفة أن تمتنع إسرائيل عن التصعيد الواسع في ظل التحديات والاستحقاقات الداخلية والخارجية التي تواجهها. ويمكن تلمّس جانب الإنظار العام لتفسير التصعيد المضبوط الذي شهدته الجبهة مع قطاع غرّة، عبر الموقف الذي أدلى به رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خلال افتتاحية جلسة الحكومة، أمس، عندما أوعى أن إسرائيل تمز بدافرة أمنية حساسة جداً، وقابلة للانفجار على جبهات عديدة. في الشرق، في الشمال وفي الجنوب،» وإذ أوضح استراتيجيته إسرائيل في مواجهة أي صواريخ تنطلق من قطاع غرّة، قال: «من ناحيتنا، حماس تتحمل المسؤولية عن كل هجوم». ومع أن نتنياهو أكد أنه لا يريد التحدّث عن تفاصيل الخطط الإسرائيلية، إلا أن ركيزتها تقوم على الضغط على حركة «حماس» بهدف دفعها إلى كبح عمليات إطلاق الصواريخ.

من الواضح أن مجموعة عوامل تقاطع بعضها مع بعض في بلورة السياسة الإسرائيلية الحالية إزاء قطاع غرّة، من ضمنها تقدّم أولوية مواجهة التهديد الإيراني والجهة الشمالية على أي تهديد آخر. في الموازة، ترى تلك مستخدمى وسائل النقل الغربي الضفة. ومن المتوقّع أن تنتهي هذه المشاريع حتى نهاية الشهر الأول من مطلع العام المقبل. في هذا الإطار، أدخل سموريتشش المواصلات في الضفة إلى منظومة الفصح والأمان التابعة لشركة «نتيفي إسرائيل» (مسئوطنات) الضفة في وزارته. وتحدّى ذلك في إنشاء 16 نقطة لمعالجة مواقع ذات خطورة طارئة، وإجراء إختبارات عملية للحركة على طرقات الضفة، وذلك ضمن الإختبارات التقائية للوقوف على مدى الفائدة الاقتصادية من شقّ شوارع جديدة. ولكي يتفد الوزير الجديد كل تلك المخططات، قلب الأولويات بشأن الميزانيات في الوزارة، فخصّص ثلثي الميزانية للاستثمار في مجال المواصلات العامة، وثلثت لشقّ الطرق. نتيجة لذلك، ستشتمل الضفة في كل مخططات المواصلات العامة الجاري العمل عليها، وضمنها مذ سكة الحديد الذي يدار إليه الوزير الأسبق، يسرايل كاتس، وكان من المفترض أن يصل إلى مستوطنة «أريئيل» لكن سموريتشش مذّه حتى

نتنياهو: إسرائيل تهر بـفترة أمنية حساسة جدا وقابلة للانفجار على جبهات عدة، (اف ب)

تستهان بها. وما بينهما تنتهج تل أبيب خياراً على قاعدة أقل الأضرار. مع ذلك، يحضر عامل إضافي ظرفي في اعتبارات القيادة الإسرائيلية، يتمثل في الوضع السياسي الداخلي والحكومي. وفي مواجهة هذا الواقع، يسعى نتنياهو إلى محاولة تهدئة جبهة الجنوب تفادياً لإنعكاساتها السلبية، لكونها تُظهر فشل استراتيجيته في مواجهة القطاع، في المقابل، يسعى رئيس حزب «أزرق أبيض» بني غانتس إلى استغلال الوضع الأمني المتوتر في القطاع بهدف تسجيل نقاط لمصلحته في مواجهة منافسه نتنياهو. ولا يعني ذلك بالضرورة أنه لا يحاول تقديم بديل

إلى جانبيه أيضاً أثمان ومخاطر لا يُستهان بها. وما بينهما تنتهج تل أبيب خياراً على قاعدة أقل الأضرار. مع ذلك، يحضر عامل إضافي ظرفي في اعتبارات القيادة الإسرائيلية، يتمثل في الوضع السياسي الداخلي والحكومي. وفي مواجهة هذا الواقع، يسعى نتنياهو إلى محاولة تهدئة جبهة الجنوب تفادياً لإنعكاساتها السلبية، لكونها تُظهر فشل استراتيجيته في مواجهة القطاع، في المقابل، يسعى رئيس حزب «أزرق أبيض» بني غانتس إلى استغلال الوضع الأمني المتوتر في القطاع بهدف تسجيل نقاط لمصلحته في مواجهة منافسه نتنياهو. ولا يعني ذلك بالضرورة أنه لا يحاول تقديم بديل

إلى جانبيه أيضاً أثمان ومخاطر لا يُستهان بها. وما بينهما تنتهج تل أبيب خياراً على قاعدة أقل الأضرار. مع ذلك، يحضر عامل إضافي ظرفي في اعتبارات القيادة الإسرائيلية، يتمثل في الوضع السياسي الداخلي والحكومي. وفي مواجهة هذا الواقع، يسعى نتنياهو إلى محاولة تهدئة جبهة الجنوب تفادياً لإنعكاساتها السلبية، لكونها تُظهر فشل استراتيجيته في مواجهة القطاع، في المقابل، يسعى رئيس حزب «أزرق أبيض» بني غانتس إلى استغلال الوضع الأمني المتوتر في القطاع بهدف تسجيل نقاط لمصلحته في مواجهة منافسه نتنياهو. ولا يعني ذلك بالضرورة أنه لا يحاول تقديم بديل

يرى أنه يمكن من خلاله تحقيق الهدوء في غلاف القطاع، لذلك، دعا إلى توجيه ضربات شديدة إلى قطاع غرّة والعودة إلى سياسة الإغتيالات التي تهدف إلى الضغط على المستوى القيادي لحل المشكلة التي يواجهها جنوب إسرائيل. وأكد غانتس أن «حكومة برنأستي لن تتحمل تهديداً على سكان الجنوب، وإن تقبل أي مسّ بساداتها، وسنعيد الردع بأي ثمن، حتى لو اضطررنا إلى قتل من يقودون إلى التصعيد». مع ذلك، يجب التذكير بأن من لا يتخلّل مسؤوليات اتخاذ القرار يسهل عليه إطلاق المواقف النارية، بينما تتسع دائرة الاعتبارات لديه عندما يتحوّل منصب رئاسة الحكومة ويحدّ نفسه أمام تزامم الأولويات التي تفرض التفاصل بينها، خصوصاً إذا ما ردت المقاومة في قطاع غرّة على التصعيد الإسرائيلي بمستوى يدفع مؤسسة القرار السياسي والأمني إلى اكتشاف الرد الإسرائيلي مستمرة منذ 13 عاماً، وحكومة إسرائيل تفضّل الوضع الحالي على بدائل أخرى اتجاه غرّة، لافتاً إلى أن الحكومة لا تستطيع أن تصرّح علناً بأنها تفضّل خيار الوضع الحالي لأنه يمس سكان الجنوب. ويعود ذلك إلى كون الحل الحذري في مواجهة قطاع غرّة، كما يرى العديد من المراقبين الإسرائيليين، يكمن في خيار من اثنين: إما الذهاب إلى تسوية تؤدي إلى وقف طويل الأمد لإطلاق النار، لكن ذلك يتخلط أحياناً غير بسيطة من الطرفين، أو معركة واسعة

